Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (13): 30 Jul 2021
P: 90 - 109
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (13): 30 يوليو 2021 م
ص: 90 - 109

The Effect of Audit Committees on the Sustainability of Financial Inclusion Transactions in Saudi Banks in the Light of the Saudi Vision 2030

Rasha Abdulrhman Fallatah
College of Business Administration || Taif University || KSA

Abstract: This study aims to examine the relationship between the roles of audit committee and the satiability of financial inclusion in banking sectors in Saudi Arabia. The researcher used the descriptive analytical approach to achieve the aims of the study, and the questionnaire was the tool of the study which applied to (60) of bank employees and managers in Saudi Arabia. The results revealed that there is positive relationship between the role of audit committee in Saudis' banks and the satiability of financial inclusion with (0.003) less than (0.005) While, there are negative relationship between the satiability of financial inclusion and audit committee meetings, experiences, and the independency of audit committee members (0.400), (0.841) (0.105). Directing the interest of Saudi banks towards designing the objectives of the audit committees in a manner consistent with the requirements of the banking business and in accordance with the goals of Vision 2030.

Keywords: Audit committee; Financial Inclusion; Banks; Sustainability.

أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030م

رشا عبد الرحمن فلاته
كلية إدارة الأعمال || جامعة الطائف || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات فعالية لجان المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية، وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت الاستبانة أداة جمع بيانات عينة الدراسة والتي تم تطبيقها على (60) من العاملين في المصارف السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مهام لجان المراجعة وفعالية معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية حيث بلغت القيمة المصاحبة 0.003 وهي أقل من 0.005. وعلاقة عكسية بين كل من معاملات الشمول المالي واجتماعات، استقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة (0.0400) (0.841) و(0.105) وهي أكبر من القيمة المصاحبة (0.05)، وأوصت الدراسة بتوجيه اهتمام المصارف السعودية نحو تصميم أهداف لجان المراجعة بشكل يتماشى مع متطلبات العمل المصرفي ووفق أهداف الرؤية 2030م لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، الشمول المالي، المصارف، الاستدامة.

1- المقدمة.

الشمول المالي يعني بالنمو الاقتصادي بشكل كبير، بحيث يتيح لأفراد المجتمع فرص متكافئة في الحصول على الخدمات المصرفية وإدارة الأموال بشكل أمن وسليم. يُمكن الشمول جميع فئات المجتمع بالحصول على جميع الخدمات المقدمة بأسعار مناسبة ومعقولة. وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت لذلك

بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول المالي الاقتصادي والاجتماعي (خليل،2015، 7). يتضح من السابق أن الشمول المالي يساعد في توفير فرص للأفراد أو المنشآت وجذبهم إلى النظام المالي من خلال تقديم مختلف الخدمات المالية كالتحويلات المالية، القروض، المعاشات، والتأمين وإلخ. في المقابل عدم إتاحة الفرصة للأفراد والمنشآت للاستفادة من الخدمات المقدمة من الشمول المالي قد ينشأ عنه ما يعرف بالاستبعاد المالي (Financial exclusion).

كان للبنك الدولي دور فعال في تشجيع كثير من الدول على الشمول المالي والحرص على التأكد من تطبيقه في عام 2020م. حيث شاركت أكثر من 45 دولة في تحقيق هذا الهدف (بنهاز، 2017). سعت البنوك على تقديم أفضل الخدمات وتوسيع قوائم المتعاملين معها وحماية المستهلكين من النصب والاحتيال. أوضح مؤشر تعميم الخدمات المالية الصادر من البنك الدولي لعام 2017م، أن نسبة الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تشكل نسبة 74% (World Bank, 2017). وهذا المؤشر يشير إلى انتشار الخدمات المصرفية في دول الخليج العربي (ابن قيدة، 2018). وانطلاقاً من رؤية المملكة 2030م والتي تُعد مبدأ اقتصاد مزدهر ووطن طموح، أحد اهم الركائز الأساسية في تحقيق الرؤية. فقد عملت المملكة العربية السعودية على تطوير برنامج القطاع المالي والذي يهدف إلى تطوير السوق المالية، تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي (رؤية المملكة، 2020). لذلك كان من الضروري دراسة أثر لجان المراجعة في استدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية. وحيث أن للجان المراجعة دور هام في تحقيق فعالية الممارسة المهنية للأنشطة المختلفة في الوحدات الاقتصادية التي تهتم بتطبيق متطلبات الحوكمة (Corporate Governance) ومتابعة وتوضيح مستوى هذا الاهتمام بشكل دقيق خاصة في ظل توافر مؤشرات عملية لقياس وتقويم مستوي كفاءة وفعالية جودة الممارسة لهذه اللجان (عبدالدايم، 2019).

مشكلة الدراسة:

ظهر الاهتمام حديثاً بالشمول المالي وأصبح محط اهتمام العديد من المنظمات والهيئات والمؤسسات. وبدأ نتيجة ذلك تحسن مستوى تقديم الخدمات المقدمة إلى العملاء في المصارف وتحسنت أيضاً فرص الوصول للفرد وتثقيفه بأهمية الشمول المالي (شلبي، 2018). ومن أجل تحقيق أعلى استفادة من هذا الشمول، كان للجان المراجعة دوراً هاماً في تطبيق وتقييم الحوكمة في المصارف وتحقيق الثقة للمستفيدين والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية حفاظاً على المستهلك وحمايته (الشمري، 2018). مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في تقويم انعكاسات الخصائص النوعية للجان المراجعة في استدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية، ويمكن توضيح ذلك من خلال التساؤل التالي: ما مستوى قدرة لجان المراجعة في دعم واستدامة معاملات الشمول المالي (Financial Inclusion) في المصارف السعودية في إطار متطلبات الرؤية 2030؟ ومنها تفرعت الأسئلة التالية:

1- هل لمهام لجنة المراجعة بالمصارف السعودية تأثير في دعم استدامة معاملات الشمول المالي وفق متطلبات رؤية المملكة 2030م؟
2- هل يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة في تدعيم فاعلية استدامة معاملات الشمول المالي وفق متطلبات رؤية المملكة 2030م؟
3- هل لاستقلالية لجنة المراجعة تأثير في تدعيم فاعلية استدامة معاملات الشمول المالي وفق متطلبات رؤية المملكة 2030م؟
4- هل الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة بالمصارف السعودية تأثير في تحقيق استدامة معاملات الشمول المالي وفق متطلبات رؤية المملكة 2030م؟

فرضيات الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات وتحقيقاً لأهداف الدراسة، فإن الفرضية الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحتها تتمثل في الآتي:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للجان المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية). وتم تقسيم هذه الفرضية الي الفرضيات الفرعية كالتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.

أهداف الدراسة:

يتحقق الهدف الرئيسي من الدراسة من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى توافر مؤشرات جودة الممارسة المهنية على أداء لجان المراجعة بالمصارف السعودية والمتمثلة في كل من مؤشر المهام، وعدد الاجتماعات، الاستقلالية، وغيرها.
2- إلقاء الضوء على مستوى اهتمام المصارف السعودية بتفعيل متطلبات معاملات الشمول المالي في الخدمات المالية التي تقدمها المصارف السعودية وفق رؤية المملكة 2030م.
3- تحليل وقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين مؤشرات فعالية لجان المراجعة ودعم واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات العلمية والعملية الآتية :

- قد تساهم الدراسة في تقديم إضافة نوعية إلى الأدبيات السابقة التي تطرقت لموضوعات لجان المراجعة، والشمول المالي.
- من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في التحديد الدقيق لمدى وجود ممارسات محاسبية سليمة من عدمها للجان المراجعة بالمصارف السعودية عينة الدراسة في ضوء مؤشرات ومعايير تقويم جودة أداء هذه اللجان.
- قد تفيد نتائج وتوصيات الدراسة الحالية في تحسين فاعلية الممارسة العملية لمعاملات الشمول المالي في المصارف السعودية وتقديمها بشكل يضمن انعكاساتها على الأهداف المنشودة للمصارف في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة متمشيا مع متطلبات رؤية 2030م.
- قد تلعب هذه الدراسة دوراً مهماً في تحسين القرارات الخاصة بتنظيم واختيار أعضاء لجان المراجعة في القطاع المصرفي السعودي لضمان جودة الممارسة الخاصة بمعاملات الشمول.

- قد تفيد في لفت انتباه المهتمين بالمصارف السعودية أكاديمياً ومهنياً تجاه موضوعات الشمول المالي، باعتباره أحد آليات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة 2030م.

مصطلحات الدراسة:

لقد عرف الباحث كلاً من مصطلحي لجنة المراجعة والشمول المالي إجرائياً كما يلي:

- **لجنة المراجعة:**
  - فريق عمل متخصص متساوي الأعضاء يمتلك أعضاءه كفاءة مالية ومحاسبية، يتم تعينه انتقائياً من طرف مجلس إدارة الشركة، بهدف مساعدته في عملية اتخاذ القرارات، والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلي وتفعيل عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية، مع اشتراط ألا يضم أعضاء تنفيذين في الشركة (عبداللاوي وضيف الله، 1168،2019).
- **الشمول المالي:**
  - عبارة عن وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، المدفوعات، الإيداع، الائتمان، والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام (World Bank, 2017).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- لجان المراجعة.

عُرفت لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تسعي إلى تقديم رؤية موضوعية عن مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة (عبدالمجيد، 2016، 32). عرفت بأنها إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الادارة تهتم بعملية تطوير المراجعة في معناها الواسع (أحمد،2016، 283). كما عرفت بأنها إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة تعمل على مراقبة عملية إعداد التقارير المالية، ودعم جودة القوائم المالية وتدعيم فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر (كشكوشة، 44،2012) وترتبط فعالية أداء لجان على عدد من العوامل الشخصية المرتبطة بأعضاء لجنة المراجعة لعل أهمها ما يلي:

- مهام اللجنة: تعني تحديد المهام بصورة واضحة وتفصيلية، كحق الحصول على المعلومات ومناقشة المواضيع التي تراها مهمة، وحق الاستعانة بمن تراه مناسباً من الأطراف الخارجية ذات الخبرة والمعرفة بالمشاكل الفنية (يوسف،2009).
- خبرة أعضاء لجنة المراجعة: تعني توافر القدر المناسب من المعرفة والخبرة لدي أعضاء اللجنة والتي قد لا تتوافر لأعضاء من داخل الشركة (غريب، 2013) مثل امتلاك بعض الأعضاء خلفية مالية أو محاسبية، والتي تمكنهم من فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر (صلاح وحسياني، 2013).
- عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة: يعد عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة مؤشراً لمدى مباشرة لجان المراجعة مهامها ومدى درجة اجتهادهم لتحقيق مسئولياتهم، ويتوقف عدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام على حجم وظروف المنشأة، حيث زيادة عدد اجتماعات لجان المراجعة، ينعكس علي جودة عملية اتخاذ القرارات (رياض، 2013).

- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة: تعني أن تقتصر عضوية لجنة المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين من ذوي القدرة على التقييم والحكم بشكل موضوعي ومستقل عن إدارة الشركة (حسين، 2014).

ثانياً- الشمول المالي وأهدافه:

يشير مفهوم الشمول المالي إلى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية (ابن قيدة، 2018). كما يُعرف بأنه استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى التأكد من وصول كافة الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع (Iqbal & Sami, 2017)، وتهدف المصارف من خلال التوسع في معاملات الشمول المالي للخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية وجذب أكبر شريحة من العملاء(Ditta, 2020) ، كما أن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، المنافسة وتخفيض تكلفة الخدمات المالية وتحسين مستويات المعيشة، كما أوضح صندوق النقد الدولي أهمية الشمول المالي والتي تكمن فيما يلي (صندوق النقد الدولي، 2015):

- تحسين الحالة المعيشية للعملاء.
- تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
- المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الاستقرار المالي، النزاهة المالية.

كما أوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن الحاجة الي رفع مستوى الاهتمام بالشمول المالي في المملكة يكمن في تحقيق الآتي: (ساما، 2019).

- العمل على تعزيز نطاق تقديم الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع.
- توسع نطاق مشاركة مختلف الافراد والشركات المشاركة في النظام المالي
- تمكين النساء والشباب من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المالي
- ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع والإشراف على عدالة التعاملات المالية
- تعزيز استقرار الأنظمة المالية وتعميقها.

فيما يتعلق بمدى مساهمة لجان المراجعة وخصائصها في معاملات الشمول المالي فأثبتت الدراسات ضرورة وجود وتفعيل لجان المراجعة للحد من الفساد المالي والإداري بكل صوره، مع التشديد على الاهتمام بالجانب التشريعي والقوانين المنظمة لها (عبداللاوي، ضيف الله، 2019). كما أشارت نتائج دراسة (حمادة، 2010) أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة كالإشراف والرقابة على المعاملات المالية ومناقشة تقاريرها يؤدي دوراً مهماً في زيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة في التقارير المالية. وفي نفس الاتجاه وضحت دراسة أخرى أن من أسباب تقليل مخاطر الشمول المالي ضرورة تفعيل الأنظمة والضوابط الرقابية المصرفية والمالية اللازمة للتعامل مع شكاوي العملاء، وحماية المستفيدين وأموال المصارف (عجور، 2017). كما أضافت عجور (2017) أن لجنة المراجعة من خلال وظيفتها الرقابية العديد من المهام لمجلس الإدارة، كحماية حقوق المساهمين، إتاحة المعلومات للمستثمرين تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، مراقبة الأعمال والتصدي لأي ممارسات غير أخلاقية قد تتم من قبل الإدارة (عجور، 2017). كما أن من مهام لجان المراجعة في المصارف توفير وتجانس المعلومات المتعلقة بالمصارف بشكل عام، وضرورة نشر المعلومات الخاصة بالمصارف والإفصاح عنها (عبدالله، 2016).

كما أشار الدليل الاسترشادي لتنظيم لجان المراجعة في البنوك السعودية الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة سوق المال على أن من مهام لجان المراجعة أيضاً مراجعة السياسات المحاسبية الخاصة بالبنك وإبداء الرأي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها، ومراجعة الجوانب

الحساسة والهامة المتعلقة بالبنك التي من شأنها تعزيز النزاهة المالية (ساما، 2009). مما تقدم تتوقع الباحثة أن تؤدي لجنة المراجعة دور أساسي في تحقيق أهداف الشمول المالي في المصارف السعودية، من خلال إضفاء المزيد من الثقة والمصداقية في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية وتقليل مخاطرها وضمان استدامتها.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة Léon & Zins (2020)**، التي هدفت إلى تأثير الشمول المالي على الاقتصاد الإفريقي. استخدم في هذه الدراسة الاستبيان الذي تم تحليله من خلال نموذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية رئيسية والتي تم تطبيقها على عينة تكونت من 54704 استبانة موزعة على 33 دولة أفريقية، وجدت نتائج أن هناك ازدياد في البنك الأفريقية وأن البنوك تركز على الطبقة الوسطى من المجتمع لإعادة الثقة مرة أخرى.
- **دراسة Shaheen (2019)**، التي هدفت إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في المصارف الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكان التقارير المالية أداة الدراسة والتي طبقته على عينة مكونة خلال الفترة (2013-2017)، بالإضافة الى توزيع 100 استبانة في فلسطين، توصلت النتائج إلى أن القطاع المصرفي في فلسطين يعزز الاستقرار المالي.
- **دراسةAl-Okaily & Naueihed (2019)**، التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وأداء الشركة، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وكانت التقارير المالية أداة للدراسة والتي تم تطبيقها على عينة تكونت من 350 شركة مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية لمدة تسع أعوام من 2005م- 2013م في المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم لجان المراجعة وخبرة الأعضاء وعدد اجتماعات لجان المراجعة تؤثر بشكل إيجابي في أداء الشركات غير العائلية، بينما تؤثر بشكل سلبي على الشركات العائلية، كما توصلت إلى أن أهم عنصر من فعالية لجان المراجعة هو استقلالية لجان المراجعة.
- **دراسة Owen & Pereira (2018)**، هدفت إلى دراسة بعض مؤشرات الشمول المالي ومجموعة من تدابير المنافسة المصرفية عن طريق دراسة دور هيكل النظام المصرفي كمحدد للأسر والشركات للاستفادة من الخدمات المصرفية، كانت التقارير المالية أداة الدراسة والتي طبقت على 83 دولة خلال عشر أعوام، توصلت الدراسة إلى أن أفضل القطاعات المصرفية هي التي توفر قروض وحسابات ودائع لعملائها، توصلت أيضا الدراسة إلى أن الدول التي سياساتها تسمح بالتوسع في الأنشطة المصرفية تصنف الأفضل في الشمول المالي، كما أكدت النتائج أنّ المنافسة مهمة جداً بين المصارف من جانب الشمول المالي، وصت الدراسة إلى ضرورة التثقيف المالي ومساعدة العملاء والمؤسسات لفهم حقوقهم وواجباتهم تجاه القطاع المصرفي.
- **دراسة Alqatamin (2018)**، التي هدفت للبحث عن خصائص لجان المراجعة وتأثيرها على أداء الشركات، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وكانت التقارير المالية أداة الدراسة والتي تم تطبيقها على عدد 165 شركة غير مالية في بورصة عمان بين عام 2014م- 2016م في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عدد أعضاء لجان المراجعة، الاستقلالية، والجنس، بينما لا يوجد علاقة بين عدد الاجتماعات وأداء الشركة. وأكدت الدراسة على أهمية هذي الخصائص في التأثير على أداء الشركات وبالتالي الحفاظ على أموال المساهمين.
- دراسة Chauvet & Jacolin (2017)، هدفت إلى الاهتمام بدراسة مستوى تأثير الشمول المالي على أداء المصارف في الدول النامية والناشئة، كانت التقارير المالية أداة الدراسة والتي تم تطبيقها على 55596 شركة من 79 دولة حول العالم خلال عشر أعوام، توصلت الدراسة أنّ الشمول المالي يؤثر تأثير إيجابياً على نمو الشركات ويزيد هذا

التأثير عندما تكون المصارف أقل تطبيقا للشمول المالي مما يحفز الى المنافسة بين المصارف، توصلت الدراسة أيضا أن المصارف الأكثر تنافسية تفضل نمو الشركات عند مستويات عالية من الشمول المالي بينما تفضل مستويات منخفضة من الشمول المالي بشكل خاص للشركات الأجنبية والشركات المملوكة للدولة.

- دراسة **Zulkhibri & Ghazal(2017)** ، ركزت على دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والشمول المالي للدول الإسلامية والدول النامية، وركزت هذه الدراسة على أن حوكمة الشركات تعتبر عنصر فعال في التأثير على الشمول المالي. كانت التقارير المالية أداة الدراسة والتي تم تطبيقها على 69 دولة من دول العالم، وتوصلت الدراسات أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي وبشكل سلبي على سلوك الاقتراض من المصارف. وأوصت الدراسة بإزالة الفساد، زيادة الشفافية، زيادة العدالة القضائية والاهتمام بالإدارة الجيدة لتحسين النظرة للشمول المالي.
- دراسة **Zábojníková et al, (2016)**، هدفت إلى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة على أداء المنشأة لعدد من الشركات، كانت التقارير المالية أداة الدراسة والتي تم تطبيقها على عينة تكونت من عدد من الشركات غير المالية في المملكة المتحدة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين عدد أعضاء لجان المراجعة، عدد الاجتماعات، وخبرة لجان المراجعة وأداء الشركات.
- دراسة **Amer et al. (2014)**، التي هدفت إلى دراسة العلاقة ما بين خصائص لجان المراجعة وأداء الشركات، كانت الدراسة هامة جداً لأنها تظهر أن جودة لجان المراجعة تحسن من توقعات المستثمرين في الحصول على تقارير مالية جيدة. كانت أداة الدراسة التقارير المالية والتي تم تطبيقها على عينة من 50 شركة مالية من سوق المال في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استقلالية أعضاء لجان المراجعة، اجتماعات اللجان وأداء الشركة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة، نجد أن الدراسات السابقة أغفلت دراسة خصائص لجان المراجعة وتأثيرها على الشمول المالي. حيث قامت بعض الدراسات بدراسة خصائص لجان المراجعة وتأثيرها على أداء الشركة، في حين كانت الدراسات الأخرى عن الشمول المالي في المصارف فقط.

كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها أجريت في بيئة الأعمال السعودية، حيث أظهرت الدراسة دور لجان المراجعة في تحسين واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية، وذلك من خلال عينة الدراسة والمتمثلة في أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجين والداخلين، وكذلك المدراء التنفيذيين في المصارف التجارية السعودية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشقية الاستقرائي والاستنباطي، لدراسة مؤشرات فاعلية لجان المراجعة، ووصف دورها في استدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.

2- مجتمع الدراسة وعينتها.

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من موظفي ومدراء البنوك، والمدراء الماليين، العاملين في المصارف السعودية. ومن حيث عينة الدراسة فقد قام الباحث باستخدام عينة قصدية لعدد (11 مصرف سعودي) ووزع عدد (85) استمارة استبيان على المستهدفين الذين لديهم خبرة في مجال الدراسة. تم إرسال الاستبانات على مجموعة من المتخصصين لاختبارها قبل التوزيع والتأكد من تغطية جميع محاور البحث وشموليته (مراجع، مدير مالي، موظف إداري، موظف مصرف). ثم تم توزيعها مناولة باليد وعن طريق البريد الالكتروني. وصل عدد الإجابة إلى (55) فرداً أي ما نسبته (64.47%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة. بعد مراجعة الاستبانات وتدقيقها تم استبعاد عدد (5) استبانات، وذلك بسبب عدم صالحيتها للتحليل. كما تم اختبار الفرضيات السابقة الذكر للتأكد من صحتها من عدمه.

3- خصائص عينة الدراسة:

قام الباحث بتنويع عينة الدراسة من حيث شمولها للوصول لنتائج دقيقة وموثوقة كالآتي:

جدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	1	2%
	ماجستير	8	16%
	بكالوريوس	41	82%
	المجموع	50	100%
المسمى الوظيفي	مراجع	1	2 %
	مدير مالي	4	8%
	موظف مصرف	37	74%
	إداري	8	16%
	المجموع	50	100%
سنوات الخبرة	5 سنوات وأقل	8	12%
	6 – 10 سنوات	39	78%
	أكثر من 10 سنة	3	5%
	المجموع	50	100%

الجدول أعلاه، يوضح التوزيع التكراري لأفراد الدراسة. كانت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس 82%، بينما نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه 2%. بالنسبة للمسمى الوظيفي كانت نسبة الموظفين في المصارف 74% بينما كانت نسبة المراجعين 1%. بالنسبة لسنوات الخبرة فكانت النسبة الأعلى تتراوح من أقل من 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 90%.

4- أداة الدراسة

بناءً على أسئلة وفرضيات البحث تم استخدم استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة. حيث تضمنت استمارة الاستبيان البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، كما تضمنت محاور الدراسة.

5- الثبات والصدق الإحصائي:

تم إجراء اختبارات لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)يوضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات العينة.

جدول (2) الثبات والصدق الاحصائي للأداة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	20	0.893	0.945
المحور الثاني	7	0.823	0.907
الاستبانة كاملة	27	0.908	0.953

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقا لمعادلة ألفا كرونباخ للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المشاركين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبرنامج الإكسل (Excel) وبمعاونة الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. الفا كرونباخ لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
3. الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.
4. الانحدار الخطي البسيط.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- **تحليل ومناقشة البعد الأول: مهام لجنة المراجعة**

جدول (3) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات مهام لجنة المراجعة

العبارات	لا أوافق بشدة التكرار / النسبة	لا أوافق التكرار / النسبة	محايد التكرار / النسبة	أوافق التكرار / النسبة	أوافق بشدة التكرار / النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تقييم فعالية أداء الأنظمة الرقابية	0	0	4	9	37	4.66	.626	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	8.0%	18.0%	74.0%			
المشاركة في عمليات إدارة المخاطر	0	0	3	12	35	4.64	.598	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.0%	24.0%	70.0%			
ضمان جودة أداء أنشطة التدقيق والمراجعة	0	0	3	11	36	4.66	.593	أوافق
	0.0%	0.0%	6.0%	22.0%	72.0%			
إضفاء الثقة في التقارير المالية المنشورة	0	0	4	6	40	4.72	.607	أوافق
	0.0%	0.0%	8.0%	12.0%	80.0%			

العبارات	لا أوافق بشدة التكرار النسبة	لا أوافق التكرار النسبة	محايد التكرار النسبة	أوافق التكرار النسبة	أوافق بشدة التكرار النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
دراسة السياسات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة	1	4	6	6	33	4.32	1.096	أوافق بشدة
	2.0%	8.0%	12.0%	12.0%	66.0%			
المساهمة في تحقيق فاعلية أداء إدارة الالتزام بالمصرف	0	0	1	11	38	4.74	.487	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	22.0%	76.0%			
مهام لجنة المراجعة	1	4	21	55	219	4.62	.431	أوافق بشدة
	.3%	1.3%	.0%	18.3%	73.0%			

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج البعد الأول (مهام لجنة المراجعة) أن الوسط الحسابي (4.31) أي أوافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات البعد الأول من المتغير الأول فعالية لجان المراجعة.

- **تحليل ومناقشة البعد الثاني: اجتماعات لجنة المراجعة**

جدول (4) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات اجتماعات لجنة المراجعة

العبارات	لا أوافق بشدة التكرار النسبة	لا أوافق التكرار النسبة	محايد التكرار النسبة	أوافق التكرار النسبة	أوافق بشدة التكرار النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
وجود وحدة إدارية لتنظيم الاجتماعات	0	7	7	14	22	4.02	1.078	أوافق
	0.0%	14.0%	14.0%	28.0%	44.0%			
عقد الاجتماعات بشكل منتظم	1	11	8	11	19	3.72	1.246	أوافق
	2.0%	22.0%	16.0%	22.0%	38.0%			
توثيق اجتماعات اللجنة	0	0	1	20	29	4.56	.541	أوافق
	0.0%	0.0%	2.0%	40.0%	58.0%			
عقد الاجتماعات بناء علي متطلبات العمل	4	9	14	14	9	3.30	1.199	أوافق
	8.0%	18.0%	28.0%	28.0%	18.0%			
التخطيط الجيد للاجتماعات	5	11	4	16	14	3.46	1.373	أوافق
	10.0%	22.0%	8.0%	32.0%	28.0%			
انتظام الأعضاء في حضور الاجتماعات	0	17	7	13	13	3.44	1.215	أوافق
	0.0%	34.0%	14.0%	26.0%	26.0%			
عقد أكثر من ثلاثة اجتماعات خلال العام	1	9	5	16	19	3.86	1.178	أوافق
	2.0%	18.0%	10.0%	32.0%	38.0%			
الإفصاح عن نتائج الاجتماعات	0	0	5	20	25	4.40	.670	أوافق
	0.0%	0.0%	10.0%	40.0%	50.0%			
اجتماعات لجنة المراجعة	11	64	51	124	150	3.85	.458	أوافق
	2.8%	16.0%	12.8%	31.0%	37.5%			

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج البعد الثاني (اجتماعات لجان المراجعة) بأن الوسط الحسابي (3.85) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الثاني من المتغير الأول فعالية لجان المراجعة.

- **تحليل ومناقشة البعد الثالث (استقلالية اللجنة):**

جدول (5) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات استقلالية لجنة المراجعة

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
وجود أعضاء غير تنفيذيين باللجنة	1	3	1	12	33	4.46	.952	أوافق بشدة
	2.0%	6.0%	2.0%	24.0%	66.0%			
إتاحة الموارد اللازمة لإداء المهام	0	1	3	16	30	4.50	.707	أوافق بشدة
	0.0%	2.0%	6.0%	32.0%	60.0%			
التقرير عن الأداء بشكل موضوعي	0	0	1	20	29	4.56	.541	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	2.0%	40.0%	58.0%			
عدم التأثير بنفوذ الإدارة التنفيذية	1	7	4	16	22	4.02	1.134	أوافق
	2.0%	14.0%	8.0%	32.0%	44.0%			
التقييم الخارجي للأداء	0	1	8	18	23	4.26	.803	أوافق بشدة
	0.0%	2.0%	16.0%	36.0%	46.0%			
الالتزام بالقواعد المحددة في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة	2	2	5	15	26	4.22	1.055	أوافق بشدة
	4.0%	4.0%	10.0%	30.0%	52.0%			
توفر بيئة عمل ملائمة لتنفيذ المهام	0	5	2	20	23	4.22	.932	أوافق بشدة
	0.0%	10.0%	4.0%	40.0%	46.0%			
الارتباط المباشر بأعلى المستويات الإدارية	0	8	27	7	8	2.30	.931	محايد
	0.0%	16.0%	54.0%	14.0%	16.0%			
استقلالية اللجنة	12	46	31	125	186	4.07	.398	أوافق
	3.0%	11.5%	7.8%	31.3%	46.5%			

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج البعد الثالث (استقلالية اللجنة) نجد أن الوسط الحسابي (4.07) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الثالث من المتغير الأول فعالية لجان المراجعة.

- **تحليل ومناقشة البعد الرابع (خبرة اللجنة)**

جدول (6) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات خبرة لجان المراجعة

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
الإلمام بقوانين تنظيم العمل المصرفي	0	0	7	9	34	4.54	.734	أوافق
	0.0%	0.0%	14.0%	18.0%	68.0%			
توافر تأهيل أكاديمي مناسب للأعضاء	1	8	8	18	15	3.76	1.117	أوافق
	2.0%	16.0%	16.0%	36.0%	30.0%			
الكفاءة المهنية اللازمة لبعض الأعضاء في مجال المحاسبة والمراجعة	3	8	8	20	11	3.56	1.181	أوافق
	6.0%	16.0%	16.0%	40.0%	22.0%			
القدرة على تفسير دوافع الإدارة تجاه تفضيلات السياسات المحاسبية البديلة	0	0	1	15	34	4.66	.519	أوافق
	0.0%	0.0%	2.0%	30.0%	68.0%			
القدرة علي مجابهة مخاطر النشاط المصرفي	0	3	1	18	28	4.42	.810	أوافق
	0.0%	6.0%	2.0%	36.0%	56.0%			
إمكانية إجراء التحليلات المناسبة للنتائج غير المتوافقة مع معايير العمل	2	5	2	15	26	4.16	1.149	أوافق
	4.0%	10.0%	4.0%	30.0%	52.0%			
خبرة اللجنة	6	24	27	95	148	4.18	.467	أوافق
	2.0%	8.0%	9.0%	31.7%	49.3%			

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الرابع (خبرة اللجنة) أن الوسط الحسابي (4.18). أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الرابع من المتغير الأول فعالية لجان المراجعة.

5- تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات.

تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول: فعالية لجان المراجعة

يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار (ت) لعبارات خصائص لجنة المراجعة.

جدول (7) نتائج اختبار (ت) لعبارات خصائص لجنة المراجعة

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة مهام لجنة المراجعة						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	تقييم فعالية أداء الأنظمة الرقابية	52.613	49	.000	93.2%	دالة إحصائياً
2	المشاركة في عمليات أدارة المخاطر	54.870	49	.000	92.8%	دالة إحصائياً
3	ضمان جودة أداء أنشطة التدقيق والمراجعة	55.584	49	.000	93.2%	دالة إحصائياً
4	إضفاء الثقة في التقارير المالية المنشورة	54.945	49	.000	94.4%	دالة إحصائياً

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة مهام لجنة المراجعة						
5	دراسة السياسات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة	27.867	49	.000	86.4%	دالة إحصائياً
6	المساهمة في تحقيق فاعلية أداء إدارة الالتزام بالمصرف	68.827	49	.000	94.8%	دالة إحصائياً

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) للإجابات أفراد عينة الدراسة: اجتماعات لجنة المراجعة

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	وجود وحدة إدارية لتنظيم الاجتماعات	26.360	49	.000	80.4%	دالة إحصائياً
2	عقد الاجتماعات بشكل منتظم	21.110	49	.000	74.4%	دالة إحصائياً
3	توثيق اجتماعات اللجنة	59.645	49	.000	91.2%	دالة إحصائياً
4	عقد الاجتماعات بناء على متطلبات العمل	19.454	49	.000	66.0%	دالة إحصائياً
5	التخطيط الجيد للاجتماعات	17.815	49	.000	69.2%	دالة إحصائياً
6	انتظام الأعضاء في حضور الاجتماعات	20.022	49	.000	68.8%	دالة إحصائياً
7	عقد أكثر من ثلاثة اجتماعات خلال العام	23.166	49	.000	77.2%	دالة إحصائياً
8	الإفصاح عن نتائج الاجتماعات	46.433	49	.000	88.0%	دالة إحصائياً

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة استقلالية اللجنة

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	وجود أعضاء غير تنفيذيين باللجنة	33.123	49	.000	89.2%	دالة إحصائياً
2	إتاحة الموارد اللازمة لأداء المهام	45.000	49	.000	90.0%	دالة إحصائياً
3	التقرير عن الأداء بشكل موضوعي	59.645	49	.000	91.2%	دالة إحصائياً
4	عدم التأثير بنفوذ الإدارة التنفيذية	25.073	49	.000	80.4%	دالة إحصائياً
5	التقييم الخارجي للأداء	37.498	49	.000	85.2%	دالة إحصائياً
6	الالتزام بالقواعد المحددة في التعامل مع الاطراف ذات العلاقة	28.273	49	.000	84.4%	دالة إحصائياً
7	توفر بيئة عمل ملائمة لتنفيذ المهام	32.011	49	.000	84.4%	دالة إحصائياً
8	الارتباط المباشر بأعلى المستويات الإدارية	17.463	49	.000	46.0%	دالة إحصائياً

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة خبرة اللجنة

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	الإلمام بقوانين تنظيم العمل المصرفي	43.719	49	.000	90.8%	دالة إحصائياً
2	توافر تأهيل أكاديمي مناسب للأعضاء	23.806	49	.000	75.2%	دالة إحصائياً

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة مهام لجنة المراجعة						
3	الكفاءة المهنية اللازمة لبعض الأعضاء في مجال المحاسبة والمراجعة	21.319	49	.000	71.2%	دالة إحصائياً
4	القدرة على تفسير دوافع الإدارة تجاه تفضيلات السياسات المحاسبية البديلة	63.439	49	.000	93.2%	دالة إحصائياً
5	القدرة على مجابهة مخاطر النشاط المصرفي	38.567	49	.000	88.4%	دالة إحصائياً
6	إمكانية إجراء التحليلات المناسبة للنتائج غير المتوافقة مع معايير العمل	25.595	49	.000	83.2%	دالة إحصائياً

يتضح للباحث من الجدول (7) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الأول فعالية لجان المراجعة.

تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: فعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية

يهدف هذا البعد لمعرفة فعالية الشمول المالي بالمصارف ولاختبار هذا البعد لابد من بيان أتجاه اراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة فعالية الشمول المالي بالمصارف. يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار (ت) لعبارات الشمول المالي.

جدول (8) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة فعالية الشمول المالي بالمصارف

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	إتاحة التمويل اللازم للمشروعات الفاعلة اقتصادياً	14.489	49	.000	54.8%	دالة إحصائياً
2	المشاركة في عمليات استدامة الملاءة المالية لشركات التامين	18.597	49	.000	53.6%	دالة إحصائياً
3	يتم تمويل العملاء ذو الأفكار الابداعية	24.495	49	.000	34.4%	دالة إحصائياً
4	المشاركة في تحقيق الأهداف الريادية للعملاء	15.701	49	.000	65.2%	دالة إحصائياً
5	يتم إزالة كافة ما يعيق وصول خدماتنا للعملاء	63.439	49	.000	93.2%	دالة إحصائياً
6	المساهمة في تحقيق فاعلية القدرات المهنية للعاملين بالمصرف	20.162	49	.000	55.6%	دالة إحصائياً
7	نستهدف بخدماتنا المصرفية عدد غير محدد من العملاء	21.467	49	.000	73.2%	دالة إحصائياً
8	يتم تقديم نفس خدماتنا المصرفية بواسطة الوكلاء	21.297	49	.000	30.4%	دالة إحصائياً
9	نقدم خدماتنا المصرفية بمستوى عال من المسؤولية	67.667	49	.000	92.8%	دالة إحصائياً
10	يتم تقديم التمويل بناء على متطلبات العملاء	51.346	49	.000	88.8%	دالة إحصائياً
11	يتم فتح الحسابات للعملاء بشكل إلكتروني	73.586	49	.000	94.4%	دالة إحصائياً
12	نهتم برعاية المشروعات الصغيرة	62.612	49	.000	88.8%	دالة إحصائياً
13	نهتم بتوفير التمويل الملائم لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر	44.673	49	.000	89.2%	دالة إحصائياً

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
14	نلتزم بقوانين تنظيم العمل المصرفي في التعامل مع العملاء	38.457	49	.000	87.6%	دالة إحصائياً
15	تقديم الاستشارات الخاصة لعملائنا نحو حاضنات الأعمال الملائمة	48.846	49	.000	87.2%	دالة إحصائياً
16	لدينا كفاءة ذات مستوى عال من التأهيل في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية	63.764	49	.000	90.8%	دالة إحصائياً
17	التقرير عن تكاليف تقديم الخدمات المصرفية بشكل موضوعي	33.591	49	.000	82.0%	دالة إحصائياً
18	نعمل على دراسة المقدرة الائتمانية للعملاء	21.638	49	.000	71.2%	دالة إحصائياً
19	القدرة على مجابهة مخاطر النشاط المصرفي	54.834	49	.000	90.0%	دالة إحصائياً
20	إمكانية إجراء التحليلات المناسبة للنتائج غير المتوافقة مع رغبات للعملاء	64.305	49	.000	91.2%	دالة إحصائياً

يتضح للباحث من الجدول (8) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الثاني. فان ذلك يشير إلى وجود فروق دالة احصائيا في إجابات المبحوثين حول عبارات محور فعالية الشمول المالي بالمصارف.

- **اختبار فرضيات الدراسة.**

يوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات مهام لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، خبرة اللجنة وفعالية الشمول المالي بالمصارف:

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المتغيرات

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	4.788	15.006	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	-.217	-3.153	.003	معنوية
معامل الارتباط (R)	.414a			
معامل التحديد (R^2)	.172			
اختبار (F)	9.943	النموذج معنوي		
$\hat{y}=(4.788)-.217X_1$				
	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.556	13.037	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.060	.850	.400	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	.122a			
معامل التحديد (R^2)	.015			
اختبار (F)	.722	النموذج غير معنوي		

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{y}$ =(3.556)+ 0.060X				
	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.853	11.534	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	-.016	-.201	.841	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	.029a			
معامل التحديد (R^2)	.001			
اختيار (F)	.041	النموذج غير معنوي		
$\hat{y}$ =(3.853)- 0.016X				
	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.318	11.628	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.112	1.650	.105	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	.232a			
معامل التحديد (R^2)	.054			
اختيار (F)	2.723	النموذج غير معنوي		
$\hat{y}$ =(3.318)+.112X				

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

1- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين المتغيرات (مهام لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، خبرة اللجنة) كمتغيرات مستقلة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0،414) (0،122) (0،029) (0.232) على التوالي.

2- بلغت قيمة معاملات التحديد (R^2) (0.172) (0.015) (0.010.) (0.054)، هذه القيمة تدل على أن مهام لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، خبرة اللجنة كمتغيرات مستقلة تساهم بـ (17%) (2%) (0%) (5%) على التوالي في فعالية الشمول المالي بالمصارف (المتغير التابع).

3- بلغت قيمة معلمة مهام لجنة المراجعة (0.217) وقيمتها المصاحبة تساوي (003.) وهي أقل من القيمة المعرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين اجتماعات لجنة المراجعة وفعالية الشمول المالي بالمصارف. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " هناك علاقة بين مهام لجنة المراجعة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية" قد تم قبولها.

4- بلغت قيمة معلمة اجتماعات لجنة المراجعة (060.) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.400) وهي أكبر من القيمة المعرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين اجتماعات لجنة المراجعة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اجتماعات لجنة المراجعة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية" قد تم رفضها.

5- بلغت قيمة معلمة استقلالية اللجنة (0.016) وكانت قيمتها المصاحبة (0.841) وهي أكبر من القيمة المعرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين استقلالية اللجنة وفعالية الشمول المالي بالمصارف

السعودية. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية" قد تم رفضها.

6- قيمة معلمة خبرة لجنة المراجعة تساوي (0.112) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.105) وهي أكبر من القيمة المعرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين خبرة اللجنة وفعالية الشمول المالي بالمصارف السعودية. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة اللجنة وفعالية الشمول المالي بالمصارف " قد تم رفضها.

ملخص النتائج

بناءً على الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تتوافر لدى لجان المراجعة بالمصارف السعودية مؤشرات وخصائص فعالية أداء لجان المراجعة.
- هناك اهتمام لدي المصارف السعودية باستدامة معاملات الشمول المالي.
- أكدت نتائج البحث الميداني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.
- أكدت نتائج البحث الميداني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات لجنة المراجعة واستدامة معاملات.
- أكدت نتائج البحث الميداني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.
- أكدت نتائج البحث الميداني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.

التوصيات والمقترحات.

من خلال نتائج البحث الميداني يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1- توجيه اهتمام المصارف السعودية نحو تصميم أهداف لجان المراجعة بشكل يتماشى مع متطلبات العمل المصرفي ووفق أهداف الرؤية 2030م لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

2- الاهتمام بربط أهداف لجان بالمصارف السعودية بسوق العمل المصرفي ومواكبة المستجدات الحديثة في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

3- على إدارات المصارف السعودية الاهتمام بتوفير متطلبات ترقية وتطوير الخدمات المالية والمصرفية بالمصارف السعودية كضمان لتحقيق أهداف معاملات الشمول المالي.

4- توجيه اهتمامات الباحثين والمهتمين في الجامعات السعودية نحو إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية لاختبار علاقة بعض المحددات الإضافية بفاعلية معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أحمد، مزمل عوض طه. (2016). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة ميدانية. مجلة الدراسات العليا، 5(19)، 277–305.
- ابن قيدة، مروان. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 18، 70–85.
- الشمري، أرشد. (2018). الشمول المالي وأثره في تحقيق الجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية: دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي في الخاص العراقي. مجلة الجامعة الإسلامية، 49، 139–189.
- انتصار حسين على عبد الله. (2016). لجان المراجعة فى ظل حوكمة الشركات واثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية) ، رسالة دكتوراه.
- بنهاز، د. (2017). لشمول المالي دولة قطر أنموذج. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 2(1)، 26–45.
- حسين، علاء علي. (2014). موذج محاسبى مقترح لقياس العلاقة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ومخاطر الفشل المالى للشركات المساهمة الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية : دراسة تطبيقية. مجلة المحاسبة المصرية، 4(8)، 313–376.
- حمادة، رشا. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26(2)، 87–118.
- خليل، فؤاد. (2015). اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 23(3)، 7–10.
- رؤية المملكة. (2020). وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، خطة تنفيذ 2020م . https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/170718 FSDP _ Program Book 10 May 2018 arabic Main V4.pdf
- رياض، سامح محمد رضا،. (2013). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20.(3)
- ساما،. (2009). الدليل الاسترشادي لتنظيم لجان المراجعة-https://www.sama.gov.sa/ar . sa/Laws/BankingRules/RevisionCommitteeOrganizationalConsultationGuide.pdf
- ساما. (2019). رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه . https://www.aleqt.com/2019/04/28/article_1589486.html
- شلبي، محمد سعد محمد. (2018). أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالية للأفراد على الشمول المالي: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(3)، 136–160.
- صلاح، ح.، & عبد الحميد، حسياني،. (2013). لجان المراجعة وتطورها في ظل القوانين والتقارير الصادرة عن الهيئات المهنية علي الصعيدين الدولي والمحلي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 17(5)، 217–235.
- صندوق النقد الدولي. (2015). العلاقات المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي . file:///C:/Users/raf1g14/Downloads/FISME-Arabic-MCD-2019.pdf

- عبدالدايم، سلوى. (2019). العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية.
- عبداللاوي، يحي، & محمد، ض. ا. (2019). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية كمدخل للحد من الفساد المالي والإداري. مجلة البشائر الاقتصادية، 2، 1164–1180.
- عبدالمجيد، محمد. (2016). دور لجان المراجعة في تدعيم جودة القياس والإفصاح المحاسبي البيئي في المصارف السودانية. مجلة الدراسات العليا، 6(21)، 25–50.
- عجور، حنين. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزه).
- غريب، عادل ممدوح. (2013). تحليل مدى ادراك المراجعين لفاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات، دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 27(4)، 23.
- كشكوشة، نجوى. (2012). أثر تطبيق الحوكمة على اتجاهات التغيير داخل المنظمة. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، 1(2)، 44.
- يوسف، حسن. (2009). محددات فعالية لجنة المراجعة دوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي. مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية، 21(8)، 83–127.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Al-Okaily, J., & Naueihed, S. (2019). Audit committee effectiveness and family firms: impact on performance. Management Decision.
- Alqatamin, R. M. (2018). Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan. In Accounting and Finance Research (Vol. 7, Issue 2, p. 48). https://doi.org/10.5430/afr.v7n2p48
- Amer, M., Ragab, A. A., & Shehata, S. E. (2014). Audit Committee Characteristics and Firm Performance : Evidence from Egyptian Listed Companies. In Proceedings of 6th Annual American Business Research Conference (Issue June, p. 52).
- Chauvet, L., & Jacolin, L. (2017). Financial Inclusion, Bank Concentration, and Firm Performance. In World Development (Vol. 97). Pergamon. https://doi.org/10.1016/J.WORLDDEV.2017.03.018
- Ditta, A. S. A. (2020). Financial Inclusion and Banking Performance in Indonesia. Journal of Accounting Finance and Auditing Studies (JAFAS), 6(2), 50–69. https://doi.org/10.32602/jafas.2020.010
- Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. Contaduria y Administracion, 62(2), 644–656. https://doi.org/10.1016/j.cya.2017.01.007
- Léon, F., & Zins, A. (2020). Regional foreign banks and financial inclusion: Evidence from Africa. Economic Modelling, 84, 102–116. https://doi.org/10.1016/J.ECONMOD.2019.03.012
- Owen, A. L., & Pereira, J. M. (2018). Bank concentration, competition, and financial inclusion. Review of Development Finaince, 8, 1–17.

- Shaheen, Y. (2019). The Role of Financial Inclusion in Providing Protection to Beneficiaries of Financial Services in the Palestinian Banking Sector. Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 6(3), 94–108.
- World Bank. (2017). The little Data Book on Financial Inclusion.
- Zábojníková, G., Miguel Araújo Cardoso Valente Co-Supervisor, R., & Manuel dos Santos Martins, J. (2016). The Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from the UK Dissertation Master in Finance. https://repositorio-aberto.up.pt/bitstream/10216/84439/2/138239.pdf
- Zulkhibri, M., & Ghazal, R. (2017). The Impacts of Governance and Institution on Financial Inclusion:Evidence from Muslim Countries and Developing Economies.